الفصل الثانى

حرية الجهر بالرأى

« ا » كيف ندرك معنى الحرية

كل فرد يريد ويرجو ويفكر ويعمل ولكن من المستحيل القول بأنه يكون مستقلا فى هذا كله عما يحيط به . هو يريد ولكن ارادته الوقتية التى يكون أول ظهورها فى شكل خاطر تختلف كثيراً عن ارادته الحقة التى يهذبها التفكير والنقد وحكم الظروف . تتمثل له الرغبة فيريد تحقيقها كما هى ولكن لا يلبث أن يفكر فى النتائج فينقد بفكره ما خطر بباله ودار بخلده فيعدل تلك الرغبة قليلا أو كثيراً فاذا ما أقدم على التنفيذ استوقفه هنيهة النقد أو عدم الامكان فيضطر الى تعديل رغبته بما لا يستثير النقد الحق . فاذا ماوضع الخطة للمضى فى سبيله اعترضته رغبات الغير وآمال الغير ومجهود الغير وهنا تتقابل الرغبات فيعدل بعضها بعضاً سواء كان ذلك بالاتفاق الضمنى أو الصريح أوبالارادة المشتركة وأعنى بها ارادة الدولة أو ما نطلق عليه اسم القانون . فاذا بحثنا فى الحرية فلا يصح أن نتصور فرداً مجرداً عن طبيعة الاجتماع كان له يوماً ما وجود غير اجتماعى وأن هذا الاجتماع طارئ طرأ عليه فانتقص من حريته وانما

يجب استناداً الى ما قررناه هنا وفى كلمتنا التمهيدية — اعتبار الروح الاجتماعية فى الانسان مقترنة بوجوده الفردى وأن هذه الروح كائن ينمو ويتطور ليبلغ ما فى طبيعة الانسان من رقى . اذن تعديل الرغبة التى تكون فى شكل خاطر لدى أول سنوحها ليس فى الحقيقة تقييداً وانما هو فى الواقع تطور ورقى بها وتحويلها من طريق ارادة الفرد الى ملتقى الارادات أو ارادة الجماعة باعتبارها كلا غير قابل للتجزئة أو كما قال الاستاذ « برنار بوزنكيه » امتداد ارادة الفرد لتصير ارادة الجماعة

ان قوى الفرد بما فيها قوة الادراك محدودة بالقياس الى قوة الجماعة فالقاضى والمحامى والطبيب والكاتب لو أمكن أن يعملوا غير متأثرين بما يستمدون من علم من عداهم لا يمكن أن يعملوا الا عملا ناقصاً . فاذا طرحت قضية من تلك القضايا المعقدة ذات الأوجه المختلفة أمام قاض أمكنه أن يكوّن عنها رأيا لأول وهلة . لكن احاطته بكل وجوه الرأى فيها وبكل تفاصيلها ووقائعها والمامه بكل النقط القانونية ذات العلاقة بها لا تتم الا اذا سمع دفاع الطرفين واستبان أوجه نظرهما وقد تكون نتيجة الاستئناس بآرائهم سبباً فى تعديل رأيه قليلا أو كثيراً لأن القاضى لا يمكن أن يلم فى وقت محدود معين بجميع النقط القانونية وبجميع الظروف المحيطة بها فنقطة من هنا وظرف من هناك وواقعة من هنا وفكرة من هناك تساعده على تكوين رأى يكون أقرب الى الصواب على كل حال . واذا كان القاضى وهو مثال الدقة فى الحكم والبحث بحكم نشأته وتخصصه يتأثر حتما — «وفى سبيل المصلحة العامة» بالتقاء أفكاره

بأفكار الغير وآرائه فما بالك بالفرد العادى

إن قيام الدولة أول ضمان لاتساع الحرية وحمايتها . نعم إن قيام الدولة يزيد فى الحرية وينميها — ولا يبقيها فقط كما هى كما قال روسو — ولكى يدرك القارئ ذلك بسهولة ينظار معى فى حبس المجرمين مثلا . لتتصور قرية ظهر بها مجرم عكر صفو الأمن وبعث الرعب فى قلوب السكان وهدد أهل القرية فى أموالهم وأنفسهم أفلا يرى القارئ القرويين يفقدون الكثير من حريتهم فلا يغدون ويروحون الا بحساب مقرون بالخوف والفزع ؟ فاذا مازج الشقى فى السجن ألا ترى الأمن والطمأنينة يعودان الى القرويين فيغدون ويروحون وهم أكثر حرية وأنعم بالا ؟ واذا علمنا هذا أفلا تكون قيود القانون ضمان الحرية وغذاءها ؟ لقد نقش بعض الأقدمين على مايوضع بأيدى المجرمين من القيود اسم الحرية فما أصدق الدلالة وأبلغ التعبير

الحرية بمعناها الحرفى انعدام القيود . وقد أبنا أن هذا مما لايمكن تحققه فى عالمنا الاجتماعى هذا وعرفناها بما يتفق مع رأينا فيما يسمى بحقوق الانسان . ونرى فيما وضعه لها أحد كتاب الاجتماع من أنها فى «أن يكوّن المرء نفسه» أبلغ تعريف . ولكن كيف يكوّن المرء نفسه ؟ لن يكوّن المرء نفسه حقيقة الا اذا كان فى امكانه الوصول الى مايريد حقيقة لا مايظن أنه رغبته . ولا يمكن الفرد بنفسه أن يدرك حاجته الحقة ولا رغبته الحقة بل الوسيلة الى ذلك أن يأتلف ويمتزج بالمجموع فيكون من مجموع الارادات ارادة عامة تدرك مصلحة المجموع ورغبته الحقة .

والكل (مجموع الأجزاء) يكون أقوى وأقدر على تحقيق الرغبة العامة اذا كانت الارادات الجزئية قوية وهذه تكون أقوى مايمكن اذا كانت القوى الضائعة بعملية تعديل الارادات الجزئية أقل مايمكن ولن يكون هذا الا بترقية التربية واتساع الصدور للنقد ورقيه .

« ب » متى يكون لنا رأى شخصى

وماذا نعنى بالقيود ؟ نعنى بها تسلط قوة خارجية على العقل تفقده سلطة تحريك اعضاء الجسم (١) . وقد يكون من السهل التحرر من قيود الغير بمقاومة قواه المادية لظهورها وامكان لمسها. لكن هناك قوة داخلية فيما بين المرء ونفسه تتسلط على عقله فتفقده سلطانه على جسمه ولا بد من التخلص منها اذا أردنا تحرير نفوسنا من القيود . وتربية الارادة ورياضة النفس على الخضوع لحكم العقل هو الخطوة الاولى فى سبيل التحرر أما الخطوة الثانية فهى المعرفة .

قلنا أن رغبات المرء تكون أول ماتبدو فى شكل خاطر وتحويل هذا الخاطر المحلق الى رغبة ثابتة يستلزم شيئاً من المعرفة والدراية فان العلم يقوى ملكة التمييز وهذه تضعف من حالة الشك ومتى ضعفت حالة الشك فى المرء لبست أعماله ثوب العزم والاقدام فيقطع بالرأى ويمضى فى العمل من غير تردد ولا تهيب . ومن التناقض أن يطلب المرء التحرر من قيود الغير المادية فى حين أنه عبد آراء الغير أو عبد شهوات وعادات مرذولة ضارة .

---

(١) التعريف لبرنار بوزنكيه

والنقد من العناصر الأولى المهذبة لارادة الفرد ولكى ننتقد يجب أن يكون لنا رأى شخصى ولكى يكون لنا رأى شخصى ينبغى أن يسيطر عقلنا على أهوائنا وشهواتنا وأن نكون قادرين القدرة كلها على تحطيم قيود العادة وأن لا نكون عبيداً لآراء الغير فنفنى شخصياتنا فى شخصية أى فرد آخر مهما سمت مكانته ومهما عظم احترامنا وتقديرنا له. أجل لن يكون انسان جديراً بهذا الاسم النبيل قبل أن يكون قادراً على هذا كله.

إن السكر ولعب القمار والانغماس فى اللذات الدنيئة بسائر انواعها نتيجة تقييد العقول بقيود تلك العادات ولم تخضع لها العقول الا بعد أن تهاون صاحبها ابتداء فى مقاومة هواه وتحكيم عقله. وعندنا أنه مهما كان السكير أو هاوى القمار أو المنغمس فى حمأة الرذائل الاخرى عالما فان فى عدم ادراكه ما يتعرض له من النتائج المهلكة طعناً لا ينقض فى صحة عامه. ان العقل أعظم قوى الانسان المحركة فاختفاؤه وراء الأهواء والشهوات اختفاء لهذه القوى وسبيل الى الدمار والهلاك

حدثنى بعض القرويين أنه بينما كان يجمع محصول الذرة فى حقله اذ قصده غريب يركب حماراً. فلما وقف القروى ليستقبله اذ بذلك القادم قد سقط على الأرض لا يبدى حراكاً كأنه قد مات. ولم يكد صاحب الحقل يفيق من ذهوله حتى بدت من الغريب اشارة أدرك منها القروى بصعوبة أنه يطلب شيئاً من القهوة فأرسل احدى بناته وأحضرت بناً وأوقد النار وقدم لضيفه القهوة. فما هو إلا أن شربها مع

قليل من الأفيون كان يحمله حتى بدأ يسترد قواه وماهى الا دقائق قليلة حتى تحول ذاك المخلوق الى نديم ظريف .

ذاك سلطان الأفيون قد جعل الرجل يعجز حتى عن النهوض على قدميه . ولئن كان سلطان السكر والقمار وأمثالهما يختلف من حيث الشدة والاعراض فانه لا يختلف فى النوع فهو فى كل ذلك خضوع العقل لهذه الشهوات الدنيئة أو استعبادها له . وكيف ينتظر من شخص غير متوازن القوى أن يعمل عملا خارجا مستقلا فعالا فى سبيل التحرر من قيود الغير بعزم وتصميم واقدام ؟ كيف يستطيع الجندى أداء واجبه وهو تحت سلطان أمثال تلك العادات وكيف يستطيع القاضى أن يحكم بين الناس بالعدل اذا كان عبداً لمثل تلك الشهوات وكيف يقوى السياسى على اداء واجبه اذا سلطت عليه قوة هذه المؤثرات وأضعفت عقله ؟ الواقع أن الشرقيين عامة وحكامهم خاصة انحطوا ونزلوا من سماء مجدهم باستسلامهم لأمثال تلك العادات فكان استعباد شهواتهم لهم أول الخطى فى سبيل خضوعهم التام لسلطان الغير .

فلكى يكون لنا رأى شخصى يجب أن يكون هذا الرأى من املاء العقل لا الشهوات والعواطف — يجب أن يسيطر العقل على جميع قوانا . ان الفرد عامل فى ذاته له أثره وقوته . لكنه ان سمح لنفسه بالتفكير فى حيز ضيق محدود بما يرى الغير فقد خان مصلحة الجماعة بحبس قوته الذاتية المفكرة عنهم وكان فى عيشته طفلا وعالة عليها فالتفكير الحر أول ما يجب أن يتصف به الانسان واذا لم نفكر تفكيراً حراً « فلسنا أنفسنا » بل لسنا

شيئاً ذا قيمة فى هذا العالم الاجتماعى المرتكز على قوة العقل المتحرك بها مادمنا قد اكتفينا بالتسليم بما يرى الغير بلا بحث ولا نظر

من الجوهرى أن نعمل جميعاً وألا تكون أعمالنا مجرد خواطر . نعم من المصلحة بل من الضرورى أن تتقارب أوجه النظر وانما لا يصح أن يغرينا على هذا الجمود والتسليم من غير نظر بما يرى من نجلهم ونحترمهم ونعتبرهم ونعتقد فيهم أصالة الرأى فان الاحاطة بكل أوجه الصواب فى ظرف معين أو فترة معينة لا يمكن أن يؤتاها فرداً واحداً مهما كانت مكانته من سعة العلم وبعد النظر لكن لمحة من هنا ولمحة من هناك وفكرة من هذا ورأى من ذاك تكون مزيجاً يكون أقرب الى الحقيقة على كل حال من رأى الفرد مهما كانت قوة ادراكه . ان العقل ككل الأعضاء ينمو ويتطور بالاستعمال . فاذا لم نستعمله — ونحن لا نستعمله اذا تابعنا خطوات الغير بلا نظر فلن ينمو النمو اللازم . واذا كان فى حالة جمود فلن يكون بحالة يستطيع صاحبه فيها التمييز اللازم للنقد الذى لا تستقيم بدونه الحياة الاجتماعية . واذا ذكرت النقد فانى أعنى نقد الذات ونقد الغير على حد سواء

« ح » تسويغ القيود

لكل انسان أن يفكر ويجهر برأيه ولو خالف الناس جميعاً دون أن تكون المخالفة لذاتها مسوغاً للحجر على الجهر بالرأى . لكن الناس نشؤوا على التذرع بشتى الوسائل لمصادرة آراء الغير اذا اعترضت آراءهم أو وقفت

حائلا بينهم وبين مطامعهم وغاياتهم . وضمت قوة الحكام المستبدين ودعاة الزعامة الروحية من أقدم العصور قيوداً أملى بعضها الاخلاص وأملى جلها الغرور والاعتساف فى استخدام السلطة وتناقلتها الأجيال وتناولها المصلحون بالتعديل حينا وبالهدم حيناً وبالعناية والوقاية أحياناً أخرى وواجب المصلحين فى كل زمان ومكان امتحانها وتحديدها وتكسير غير اللازم منها واعداد الناس لاباء ما لا تقتضيه مصلحة الجماعة وحضهم على قبول اللازم منها .

يجب أن ندرك أنه لابد من قيود لاتقاء الفوضى ولضمان الحرية ضماناً أوفى . لكن من الحمق أن نقبل أو نضع قيوداً ما لم تكن فى سبيل المصلحة العامة خاضعة لرقابة القضاء ونقرر من غير تردد ولا توان أنه لا يصح مصادرة رأى من غير مناقشة صاحبه وسماع حجته

كل ما يمكن أن يقال أن الآراء تصادر لأن القائل بذلك يرى غيرها وحب الاستئثار يستحثه على استبعاد ما يزاحم أراءه ، أو لأنه يعتقد فسادها فيدفعه الاخلاص للصالح العام الى العمل على محوها ، أو لأنه يؤمن بضررها بالجماعة اذا ما ظهرت فيصادرها دفعاً للضرر. وظاهر أن التعليل الأول غير جدير بالمناقشة وقبل مناقشة الأخيرين نرى البحث أولا فى ماهية فساد الرأى وثانياً فى نوع الضرر ومداه من الوجهة الاجتماعية .

فساد الرأى هو مخالفته للحقيقة المطلقة . ولما كانت الحقيقة واحدة لا تتجزأ كان الحكم قطعاً بصواب رأى أو مطابقته للحقيقة يستلزم الجزم

بفساد أو بطلان ماعداه من الآراء فهل هذا ممكن فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية ؟ بكل أسف لا . ان المسائل الاجتماعية والسياسية مكونة من عوامل لا تكاد تدخل تحت حصر وهى لتعددها وتعقدها واشتباكها وعدم ثباتها غير خاضعة لحساب دقيق كالمسائل الرياضية والطبيعية والكيمائية. من السهل أن نثبت أن ٥٠ × ٥٠ = ٢٥٠٠ ومن الهين أن نثبت أن تسخين كمية من الماء فى وعاء مكشوف ينتج عنه تبخر الماء برمته وانا اذا أحرقنا قطعة من الفحم فلا بد أن تستحيل رماداً . لكننا لا نستطيع أن نحسب بالدقة مقدار ارتفاع سعر القطن ببورصة الاسكندرية بتدخل الحكومة المصرية فى السوق مشترية . هذه أمور بسيطة تظهر جلياً للفرد العادى فما سبب هذا الخلاف فى دقة التقدير ؟ السبب أننا فى المسائل الرياضية والطبيعية والكيمائية نعمل بقوانين ثابتة أو يمكن جعلها ثابتة وبكميات يمكن تحديدها بدقة بينما نحن مضطرون فى المسائل الاجتماعية والسياسية الى التعامل بالنفوس البشرية وهى عوامل لا يمكن تحديدها وضبطها بصفة قاطعة بل كثيراً ما نضطر للعمل وليست لدينا كل العوامل اللازمة لدقة الحساب

يمكن توقع ارتفاع سعر القطن اذا تدخلت الحكومة ولكن هذا لا يمكن الجزم به ومن باب أولى لا يمكن تعيين مقدار الزيادة فى كل قنطار بالمليم . ذلك لأن ثمن القطن فى الأحوال الاعتيادية لا يتوقف على الموجود منه بالسوق فقط بل على طلبات المعامل والمشترين وعلى مقدار مايستهلك من المصنوع منه وعلى اجور النقل والعمال وأحوال هؤلاء

النفسية وعلى الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد التى تشتريه والتى تستهلكه مصنوعا وعلى كثير من العوامل الاخرى وجلها لا يمكن حسابه بالدقة لأنها غير خاضعة لنا ولا قابلة للحساب الدقيق. واذا كان هذا حال أبسط المسائل الاجتماعية فكيف يمكن الجزم بصحة هذا الرأى وبطلان ذاك لدرجة تبيح مصادرة ماعدا ماتراه صوابا

بدهى أن هذا الجزم غير ممكن . واذا كان هذا صحيحاً فمن الغرور المخيف مصادرة الآراء لمجرد مخالفتها لآرائنا أو لمجرد أننا نعتقد خطأها مادامت متعلقة بمسألة اجتماعية . لكن من الجهة الاخرى يحق لنا بل يجب علينا أن ننظر ونبحث فيما يتعلق بهذه الشئون وأن نسعى غاية الجهد فى ارضاء ضمائرنا ولهذا حق علينا النظر فى كل رأى يخالف آراءنا والعمل على اصلاحه أو اصلاح آرائنا بما نستطيع من وسائل . أما ادعاء العصمة والاصرار على التمسك بالرأى فهو ضرب من الزهو والغرور .

أجل ان القائلين بمصادرة ما لا يتفق ورأى الغالبية مهما كانت وسيلة مصادرته انما يقولون بالعصمة من الخطأ من حيث لايشعرون كذلك من يصادرون الآراء الجديدة لمخالفتها للآراء المقررة . واذا لم يكن هؤلاء يقولون بالعصمة من الخطأ فعلى أى أساس يقطعون بصواب آرائهم وفساد آراء مخالفيهم ؟ ليست العصمة من صفات البشر ولم تختص الطبيعة بسداد الرأى فريقاً من الناس دون فريق ولا جيلا دون جيل فمن الحمق اذن أن يدعى فرد أو فريق من الناس العصمة من الخطأ بالاصرار على رأيه ومخالفة مايعارضه دون نظر ولا بحث فيه . من الجوهرى

أن نحكم على كل مايقع تحت حسنا أو يصادفنا ولكن من الاعتساف الحكم عليه دون بحث ونظر نزيهين . ولن يكون بحثنا وافيا الا اذا نجحنا لأكبر حد فى رؤية الآراء من وجهات نظر أصحابها ولن يتأتى ذلك الا اذا أتيحت لهم فرصة عرضها و تقليبها على كل وجوهها وامكانهم من الدفاع عنها وهذا غير ميسور الا اذا قررنا حرية الجهر بالرأى بأوسع ماتحتمله الحياة الاجتماعية .

ان انعاش الجماعة وانهاضها خير وسيلة لنهضة الأفراد وانتعاشهم فاذا أدركنا هذا هان علينا أن نضحى بالأنانية العمياء وبالشهرة وبارضاء شهوات الانتقام وبالفوز الشخصى المؤقت فى سبيل المصلحة العامة . من الممكن أن يكون الاجاج فى الرأى لمصلحة ذاتية لا الحقيقة ولا فى سبيلها ولكن الغالب فى الجماعات الراقية أن الاصرار على الرأى كثيراً مايكون نتيجة سوء تفاهم وعجز عن ادراك وجهة نظر الغير ومقصده فاذا أزيل سوء التفاهم استطعنا توفير كثير من القوى الضائعة بالاحتكاك الشديد والعنت وكان الوصول الى أقرب مايمكن من الحقيقة ميسوراً دون أن تكون هناك أسباب لأيغار الصدور واذكاء نار الحقد والبغضاء . ولن يكون هذا الا باتساع الصدور للنقد و تبادل الآراء بحرية تامة .

زعموا أن ستة من العميان سمعوا بقرب مرور أحد الفيلة فالتمسوا من صاحبه أن يتيح لهم فرصة تعرفه من طريق لمسه . فلما تقدم الحيوان تقدم أولهم ولمسه وكان ماوقع عليه لمسه خرطوم الفيل فصاح قائلا حقاً ان الفيل يشبه الثعبان العظيم . ثم تقدم الثانى الى الحيوان ولمس أحد نابيه

فقال ساخراً مخاطباً سابقه ماذا دهاك إنه يشبه الحربة ! ! ثم تقدم الثالث واتفق أنه لمس احدى أذنيه فضحك وقال يالكما من أبلهين ان الفيل يشبه المروحة ! ! حينئذ تقدم الرابع وقد راعه خصام زملائه وأراد أن يحسم النزاع ويقطع الشك باليقين فلما وقعت يده على ذنبه قال هادئاً هونوا عليكم فقد أتيتكم باخبر اليقين ان الفيل يشبه حبلا ! ! فتقدم الخامس وقد عيل صبره ولمس الفيل وتصادف أن أوقع الحظ حسه على رجل الفيل فصاح ساخطاً يالابله ! ! انه أشبه شيء بجذع الشجرة ! ! حينذاك تقدم سادسهم وقد كاد الغيظ يخنقه واندفع الى الحيوان العظيم فأحس كبر جرمه فمد ذراعه عن آخرها وصاح متهكما ما أجهلكم انه يا اخوانى يشبه الحائط لا أقل ولا أكثر ! !

تلك صورة من صور حكماء الماضى صوروا بها حظ الناس من الوصول الى حقائق الكون . فهم لا يصلون الى الكثير ولكنهم لغرورهم يتوهمون أنه ليس بعد علمهم علم فيتهمون بلا بحث آراء من عداهم ولو علموا أن الحقائق يكمل بعضها بعضاً لخففوا من غلوائهم ولوصلوا الى أقرب ما يمكن من الحقيقة بالتفاهم والمناظرة .

ومن سوء السياسة محاولة خنق الآراء لأن هذا يقتل الشخصية ويبذر بذور التذمر ويسوق الى طرق الدمار . لم نسمع أن اطلاق حرية ابداء الرأى فى المسائل العامة قد أنتج نتائج سيئة بل انا على النقيض نلاحظ أن البلاد التى تطلق العنان للآراء ترقى رقياً مطرداً وتسير بخطى ثابتة واسعة الى الأمام. وليس هذا غريباً فحب الفوز لدى الأفراد يدفع كل فريق الى كد الذهن

واجهاد الخاطر لاقامة الأدلة على صواب رأيه . وكلما كان مجال الحرية واسعاً كانت الحماسة للبحث شديدة وكان كسب المجتمع من المباراة عظيما . ومما يؤيد مذهبنا فى هذه النقطة أن أحد المناضلين فى الانتخابات الانجليزية العامة التى فازت فيها حكومة من العمال لأول مرة بلغ به التحمس درجة استرسل معها فى الخطابة وشرح برنامجه ووجهة نظره ونقد آراء مخالفيه حتى خر صريعاً . انا ونحن نكتب هـذه السطور نجهل أى تفصيل عن أخلاق الرجل وآرائه السياسية غير أنا مع ذلك نجزم بأخلاصه لمذهبه على الأقل وغيرته عليه واهتمامه للمصلحة العامة ونستخلص من الحادث التاريخى أنه لولا وجود آراء معارضة قائمة حية نشطة تستحثه على السعى والجد والتفكير والنضال لما وصلت به الحماسة الى تلك الدرجة . قد يكون متطرفاً فى الانتصار لرأيه ولكنا نستخرج من الحادث دليلا على صحة ما نذهب اليه وهو أن اختلاف الآراء ووجود المناصرين لآرائهم باخلاص ووجود من يحرك حماستهم ويستثير جهودهم يدعو الى نشاط البحث والتفكير وحياة المبادئ حياة دائمة . ومن رأينا أن أول أسباب رقى الأمة الانجليزية على ما بها من احترام للتقاليد قد يشتبه بالجمود هو تقرير حرية القول والجهر بالرأى وحرية العمل . وعلى النقيض من ذلك كان تأخر الشعوب الشرقية وانحطاطها نتيجة محاربة حرية الرأى بشتى الوسائل تلك المحاربة التى ساقتها الى تلك الحالة المخجلة من الضعف والاستكانة والاستسلام حتى لأصبح الشعور بالكرامة القومية فى الصين والهند ومصر مثلا لايحتمل اذا قيس بمثله فى الولايات المتحدة الامريكية

وانجلترا وفرنسا .

دار بحثنا للآن على قاعدة أن الحقيقة المطلقة فى المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يمكن تقريرها بالدقة وانه لذلك لا يكون من الصواب مصادرة آراء الغير والحجر عليها لمجرد انا نراها مخالفة لآرائنا وبعبارة أخرى كان بحثنا دائراً حول احتمال صواب الرأى الذى نعمل على مصادرته . لكننا نخطو خطوة جريئة ونسلم بأن رأينا هو الصواب والرأى المعارض باطل يقيناً فهل من المصلحة العامة خنق الآراء المعارضة ؟ نظن أن لا

خير للعالم بلا ريب أن تسود الآراء السديدة . لكن الرأى الراكد كالماء الراكد اذا مر عليه زمن بلا حركة فسد . وليس أعمل على بقاء الآراء حية قوية فتية أكثر من التقائها بآراء وعقائد تتعارض معها ، فتنازع البقاء أعظم منشط . ان حب الفوز احدى غرائز الانسان . فظهور رأى معارض يدفع أصحاب الرأى الآخر الى اجهاد الفكر وكد الذهن لتعزيز آرائهم فاذا كانت صحيحة مقبولة ازدادت قوة . أما اذا أمن أصحاب الآراء المناهضة والمزاحمة فلا يتعهدونها بالتقوية ولا يبحثون فيها ولا فى غيرها ويتركونها تعيش هادئة يأخذها الخلف عن السلف قضية مسلمة وتضعف حتى تصير عقيدة ميتة . فنحن حتى على فرض امكان تقرير الحقيقة المطلقة وهو فرض بعيد التحقيق كما رأينا فى المسائل الاجتماعية نخرج على أنه ليس من المصلحة فى شىء أن تتلاشى المعارضة ولو لم تكن مؤسسة على أساس مكين

لكن الواقع أن الحقيقة المطلقة فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن الوصول اليها بالدقة وبصفة قاطعة . ومن رأينا أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى أقرب ما يمكن الى الحقيقة انما هى المناظرة والمذاكرة والمشادة بين الآراء وهذا لا يكون الا بتقرير مبدأ حرية الجهر بالرأى

لسنا ندعو الى التسليم برأى الغير ولا نوحى بعدم الاعتماد على النفس فمعاذ الله أن نفكر فى ذلك . كذلك لا نقلل من شأن القدوة ولكننا نقرر أن البحث على كل حال قبل اعتناق المذهب أو الأخذ بوجهة النظر أمر يتفق مع الكرامة الانسانية وأن التسليم الأعمى ينافيها. من الاجرام الأدبى أن نقول بأهمال أشخاصنا وأوجه نظرنا ولكننا ندعو الى عدم الغلو فى تقديرها واتهام آراء الغير ومقاصده جزافاً سيما فى المسائل الاجتماعية والسياسية . كثيراً ما يختلف المرء مع مناظره فيبدو له كأن آراء ذلك الغير فاسدة ان لم يظنها ظاهرة السخف ويحزن لخفاء الحقيقة عن ذلك المناظر الى ذلك الحد لكنه مع ذلك يشاهد أن بعض غير المتناظرين ينتصر لرأى مناظره وان كان محايداً . هذا فى ذاته من غير شك لا يكفى لترجيح رأى على رأى ولكنه يكفى أو ينبغى أن يكفى لتنبيه المتشبث برأيه الى أن وجهة نظر زميله قد تستحق شيئاً من العناية والاعتبار فيتريث قبل اتهام آراء الغير لأنها قد تكون عين الصواب وأنه يحسن به لذلك أن يحاول رؤيتها من وجهة نظر صاحبها وان التفاهم قد يوصل الى الحقيقة . لكن هذا التفاهم اللازم لا يبلغ

ما يرجوه له طلاب الحق مالم يتح للجميع أعظم فرصة لأظهار آرائهم باشكالها وأوضاعها المختلفة

تستخرج الحقائق العامة إما بالتجربة والدليل الحسى وإما بالاستنتاج من مقدمات مفروض أنها صحيحة . وقد بينا أنه ليس من الممكن الجزم بصحة المقدمات فى المسائل الاجتماعية النظرية لأن النفوس البشرية هى عواملها الهامة وهذه النفوس لاتستقر على حال ولا يمكن ادراك كنهها حق الادراك ولا تبين مقدار ما تتأثر به من المؤثرات المختلفة . فاذا أضفنا الى ذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية والأوساط والظروف وكثيراً من ضروب التأثير المختلفة كانت كل العوامل التى تدخل حسابنا غير ثابتة ولا خاضعة لقانون ثابت . ولو سلمنا جدلا بأنه فى ظرف خاص وفى زمن معين أمكن استخلاص حقائق جعلناها مقدمات صحيحة فانها قد تصبح بعد زمن غير صحيحة لاختلاف الظروف والمؤثرات . هذه حقيقة يجب أن يدركها كل من يبحث فى المسائل الاجتماعية والسياسية وإغفالها يجر الى نتائج غير صحيحة فى كثير من الأحوال ولكن يتشبث بها صاحبها لأن المنطق الصحيح أوصله اليها . على أن هذا القول ادعاء لا أساس له فان الجزم بصحة المقدمات غير ممكن فى المسائل الاجتماعية ويغلب أن تكون النتيجة باطلة اذا اعتمدت على مقدمات فاسدة

وأبلغ ما يحضرنى الآن الصورة التى أورد بها « الأربعة [1] »

---

(١) أربعة من أعضاء الوفد المصرى قبل انقسامه قدموا من أوروبا لعرض المشروع على الامة

مشروع ملنر فقد صاغوه فى عبارات لا يسع من يقرؤها الا استنتاج النتيجة التى مالت اليها غالبية الأمة فى بداية الأمر وترتب عليها الدفاع عن المشروع حتى من أكبر الرؤوس المفكرة ، لكن حسن الحظ ساق من طعن فى صحة ايراد « الأربعة » للمشروع على أصله فصحح المقدمات وترتب على ذلك تصحيح النتيجة فتحول الرأى العام عن موقفه الأول ووضعت تحفظات غيرت من جوهر المشروع وانتهى الأمر حينذاك بقطع المفاوضات . فلو أن المعارضة لم تظهر وتصحح ما وضع من المقدمات لتغير وجه المسألة المصرية ولكسب الانجليز المعركة بأسهل الوسائل . اذن صحة المقدمات لا تضمن لأكبر حد إلا اذا تقررت حرية الجهر بالرأى لأوسع مدى . وليس خطر فساد المقدمات قاصراً على المسائل الاجتماعية ولكنه يصدق كذلك على الأبحاث العلمية البحتة . رُوى أن نظرية الاحتراق كانت تبنى حتى أواخر القرن الثامن عشر على خروج جسم أسموه « فلوجستون » أو مادة النار من الجسم المحترق وقال بذلك علماء الكيمياء فى ألمانيا خاصة زمناً طويلا . لكن باحثا مستقلا لم يقتنعه مذهب القوم فى التعليل اذ دلت مشاهداته على أن وزن الجسم الذى يحترق فى حيز محصور يزداد فى الوزن ولو كان الاحتراق نتيجة خروج مادة من الجسم المحترق لما زاد الوزن بل نقص . غير أن أصحاب نظرية الفلوجستون أجابوا على ذلك الاعتراض الوجيه بزعم غاية فى السخف اذ قرروا أن الفلوجستون ذو وزن سالب ومعنى ذلك أن المادة تساوى مادة ناقصاً شيئاً آخر أو أن الجاذبية تعنى الدفع وهو ما لا يقول به عقل سليم .

والواقع أن ذلك التعليل الغريب كان الضربة القاضية على نظرية الفلوجستون التى سادت العالم الكيمائى زمناً طويلا . فلما تلاشت النظرية الفاسدة وأفسحت المجال لغيرها اكتشف العالم الكيمائى « بريستلى » الأكسوجين سنة ١٧٧٤ فسهل بذلك على « لافوازييه » تفسير نظرية الاحتراق التفسير الذى يأخذ به علماء الكيمياء الى وقتنا هذا

جئنا بهذه النبذة التاريخية لنقرر أن ما قد يبدو صحيحاً اليوم لأنه مبنى على مقدمات معتبرة صحيحة الآن لا يبعد أن يظهر فساده بعد حين لظهور فساد ما بنى عليه من المقدمات . واذا كان هذا صحيحاً فى المسائل العلمية وعواملها كما نعلم قابلة للتحديد الدقيق فليس من الحكمة فى شئ أن نثق ثقة لاحد لها فيما نبنى عليه نتائجنا من المقدمات فى المسائل الاجتماعية والسياسية . فمن الشطط إذن مصادرة آراء الغير لمجرد أنها لا تتفق مع الرأى المقرر أو مع رأى من يصادرها فقد يكون هو المخطئ ويكون ما يحاربه عين الصواب . ومن المصلحة العامة إفساح المجال لظهور جميع الآراء فان البحث الحر الصريح والنقد العلنى النزيه والمقارنة والمناظرة والمذاكرة هى الوسائل المعقولة لظهور الحقيقة . ولا ريب فى أن المصلحة فى القرب من الحقيقة جهد الطاقة

واذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الوقائع تتزاحم على تأييد وجهة نظرنا . نحن المؤمنين نؤمن بما جاء بالكتب المقدسة عن الأنبياء والرسل وغير المؤمنين لا ينكرون عليهم كونهم خلاصة البشرية فى العصور التى ظهروا فيها . ويعلم الجميع أنه ما من نبى دعا الناس الى اتباع سبيل الرشاد

الا عورض ورمى بالخروج على جماعته وكثير منهم أوذى وقليل منهم عاش ليرى ثمرات تعاليمه وجهوده . والذى نعتقده أن أولئك الأنبياء كانوا دائماً على الحق فيما يدعون اليه وكان خصومهم على الباطل . فهل لنا أن نتعظ ؟ فاذا انتقلنا من الأنبياء والرسل الى الفلاسفة والعلماء وهم أحرى بالقياس رأينا ما يؤيد نظريتنا . ولا نظن أحداً ممن ألم بشىء من الفلسفة اليونانية يجهل قصة سقراط الحكيم اليونانى الذى كان عائشاً من نحو الفى عام . عاش سقراط ببلاد اليونان وكانت اذ ذاك صاحبة الزعامة العلمية وحاملة لواء العرفان — عاش يدعو قومه الى ما يراه حقاً وحمل بطبيعة الحال على كثير من النظم والافكار التى كانت قائمة وقتئذ فكان نصيبه أن اتهم بافساد أخلاق الشباب وحكم عليه بالاعدام . قضى على آراء سقراط لا بالبطلان فقط بل وبالضرر وتهديد الجماعة فصودرت أبشع مصادرة بالقضاء على حياته فماذا أظهرت الايام ؟ أظهرت أن سقراط على الحق فى كثير مما ذهب اليه ووجد من يدعو الى تخليد ذكراه ويعجب بحكمته ورأيه بعد ألفى عام من القضاء على حياته بحجة أن آراءه ضارة فاسدة . تذرعت السلطات العامة وقتئذ فى بلاد اليونان بحماية الهيئة الاجتماعية ولكنها باسم تلك الحماية طعنت الحرية الشخصية فى الصميم وقتلت نفساً بريئة وأطفأت نوراً كان العالم فى حاجة اليه . نعم لا يمكن اطفاء نور الحق الى الأبد فقد عاشت آراء سقراط وتعاليمه من بعده عشرات المئات من السنين ووجدت من يمجدها حتى يومنا هذا . لكن لابد أن تكون الانسانية قد خسرت كثيراً من جراء تلك المصادرة الشنيعة لان الهيئة الاجتماعية التى تذرعت بحمايتها

السلطات العامة تضار بايذاء الأفراد فى حريتهم وبالحجر عليهم لحرمانها ثمرة العقل البشرى الناضج زمنا طويلا . إن الطبيعة التى أنجبت سقراط لم تبل بالعقم بل المشاهد أنه لا يخلو جيل من حكماء . فليس اذن من سداد الرأى فى شىء مصادرة الآراء الحديثة من غير مناقشة بدعوى حماية المجتمع

واذا لم يكن لفرد من الأفراد أو لجماعة من الجماعات الحجر على آراء مخالفيهم فليس للسلطات العامة ذلك اذ لا يحق لها التدخل فى شئون الفرد بانتقاص شىء من « حقوق الانسان » المقدسة الا بالقدر اللازم لدفع الأذى عن الجماعة أو توفير مصلحة لا غنى عنها . فهل مصادرة الآراء قبل مناقشتها مما يساعد على النهوض ويعود على الهيئة الاجتماعية بالنفع ويدفع عنها الأذى ؟ كلا . لا نتازع فى أن المصلحة العامة تقضى بسيادة الآراء السديدة فى كل جماعة وتلاشى الآراء الفاسدة أو السقيمة و الطريق المأمون ان لم يكن الوحيد لبلوغ هذه الغاية هو تقرير مبدأ حرية الرأى قولا وعملا لأبعد ما تحتمله الحياة الاجتماعية . يجب أن يدرك كل انسان أن السلطات العامة يتكون ممثلوها من أفراد ما هم الا مجموعة منا مواهبها ونفوسها بشرية وهى مثلنا تخطئ وتصيب وتميل مع الهوى ومن أجل ذلك لا يسوغ لها أن تدعى العصمة فتصادر آراء الافراد دون مناقشة

وخلاصة رأينا فى هذه النقطة أن الوصول الى الحقيقة فى محاولة تقرير المسائل الاجتماعية وحلها أمر يتعلق بعوامل متعددة غير ثابتة بل كثيراً ما تكون معدومة لدى الحكم واذا وجدت فان تكون خاضعة

خضوعاً تاماً لقانون ثابت ، وأنه لطبيعتها هذه لا يمكن اعتبارها مقياساً دقيقاً لصحة أو خطأ الآراء فى الشئون الاجتماعية والسياسية وانا لذلك يجب أن نفسح المجال لظهور كل رأى فى ميدان المناقشة والمناظرة حتى تتاح لنا أكبر فرصة للموازنة والمقارنة بين الآراء المختلفة واستبانة أقربها الى الحقيقة التى يجب أن ينشدها الجميع ، وأن مصادرة الآراء من غير مناقشتها لا تتعارض مع حقوق الانسان الطبعية فقط ولكنها تتعارض مع الصالح العام لأنها تبعدنا عن الحق باقصائنا عن أقرب السبل للوصول اليه

قلنا أن الحكم على رأى بالفساد والبطلان فيما يتعلق بالشئون الاجتماعية والسياسية يستلزم البحث فى ماهية الفساد من الوجهة الاجتماعية وفى ماهية الضرر ومداه . وقد حاولنا بسط الشطر الأول فلنحاول الآن بسط الشطر الثانى من الفكرة . قالوا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية (الحكومات) انما هو المحافظة على حقوق الانسان الطبعية الأبدية وهى الحرية والملكية والأمن ونضيف الى هذا أن خير قاعدة يسير عليها الأفراد فى وحدة سياسية معينة هى أن يضعوا نصب أعينهم انهاض وترقية الجماعة باعتبار أنها أقرب وسيلة لانهاض وترقية الافراد . تقدم القول بأن الأنانية المجردة قصيرة النظر وأنها لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى . بديهى أنا لا نقول باهمال الذات ولا نقصد الى اتهام الفرد لقواه والاقلال من شأن نفسه وعدم الركون اليها . ليس اهمال ذواتنا بالكلية أمراً مستطاعاً ولو كان كذلك فان يكون فى الصالح العام لا لأن

الفرد عاش قبل الجماعة فان الفرد خلق وخلقت معه روح الاجتماع ولكن لأن الجماعة تكون أقدر على الكفاح فى الحياة اذا كان أفرادها أقوياء جسما وعقلا وخلقاً . لكنى أذهب الى أن بقاء الجماعة قوية نامية أقرب الى تحقيق هذا من الاغراق فى الانانية المجردة وتوجيه الجهود كلها لارضاء الرغبات الفردية المؤقتة واهمال الصالح العام الأبدى

هذا كلام قد يكون بادى التناقض فلنضرب الأمثال ليظهر المقصود . لنفرض أن صاحبي مزرعة اتصف احدهما بالانانية المجردة أى بالتغالى فى حب نفسه فحصر همه فى استبقاء أكبر نصيب من المنفعة لنفسه وبنيه وحرص الحرص كله على الاستمتاع بأوفر نصيب من اللذة والرفاهية واشباع رغباته من طعام ولباس وزينة وأبهة وادخار لأبنائه وأحفاده من غير مراعاة لحال الزراع الصحية والاقتصادية . واتصف ثانيهما باستشعار العدل الاجتماعى فوضع نصب عينيه أن يعيش هو وزراعه فيحصل على طعامه وكسائه وحاجاته وحاجات ذويه ولذاته ولذاتهم ويدخر ، كل ذلك واضعاً أمامه جعل الزراع فى أحسن حالة تستطاع للعمل والرضا فماذا تكون النتيجة ؟ قد يزيد كسب الأول السنة أو السنتين أو أكثر وقد يستمتع زمنا ما بأشباع رغباته لأقصى حد غير أن ارهاق الزراع ينتهى حتما بقلة القوة العاملة اما مباشرة نتيجة لضعفهم أو برحيلهم عنه وإما من طريق غير مباشر نتيجة لعدم إخلاصهم فى العمل وفقدان الروح المعنوية ولن يكون من وراء ذلك سوى قلة مورد كسب صاحبنا الأنانى المفرط فى حب ذاته ويتبع ذلك عجزه لحد ما عن ارضاء رغباته

الوقتية من أى نوع . أما حال الثانى فلا بد أن تكون على النقيض فهو باستشعار العدل الاجتماعى يرى من المصلحة أن يعيش هو وزراعه وان التعاون فى صالح الجميع . فهو لذلك يأبى إلا أن ينالوا النصيب العادل جزاء مجهودهم فتراه يساعد من هلكت ماشيته مثلا ويعالج من مرض ويأخذ بيد من أصيب بعجز وقتى ويؤثر البذل فى ذلك السبيل على ابتياع سيارة فخمة أو احياء ليلة تسلية ولهو وطرب . أما نتيجة ذلك فلا بد أن تكون زيادة فى قوة الزراع المادية والمعنوية يتبعها زيادة فى الانتاج تمكن صاحب المزرعة من اشباع رغباته الذاتية

هذان مثالان متطرفان لبيان أن انعاش المجموع خير وسيلة لانعاش الفرد قصدت من ايرادهما الى تجسيم الغرض الذى أرمى اليه وجردت مضربى المثل عمداً من العوامل الكثيرة المختلفة التى تؤثر فى حياتنا الاجتماعية المعتادة فى المدن الكبيرة والبيئات الصناعية والمعاملات التجارية ليرى القراء بسهولة ما نرمى الى تقريره . ويرى المتأمل أن بين هذين الطرفين تستقر الحقيقة التى لا سبيل الى نقضها. والنتيجة لا تتغير فى الجوهر وان اختلفت فى الصورة واختلفت آثارها من حيث المقدار

إن الطبيعة نفسها تضرب الأمثال بان بقاء النوع سواء كان ذلك فى أحط أنواع الحيوان أوكان فى أرقاها متوقف على نوع من التضحية من جانب الفرد : تتكاثر بعض الأنواع الحيوانية بالانقسام ولولا هذا الانقسام لتلاشى النوع ولتلاشى الفرد بالضرورة لكن فناء الفرد فى حياة المجموع حياة للفرد وللمجموع معاً . والانسان وهو أرقى ما نعرف

من أنواع الحيوان مسوق الى حفظ النوع بالتلقيح وهذه العملية مع طرق التغذية الطبيعية ليست سوى انفصال مادى أو فناء جزئى من الأباء والامهات لتكوين الأولاد . نعم قد يكون ذلك الانفصال المادى غير ارادى كما قد يكون ارادياً ولكن النتيجة على كل حال لا تتغير فلابد من تضحية من الذات لحد ما . على أن هذه التضحية تتجلى أكثر تجل فى الحرمان الذى يرتضيه الوالدان طائعين مختارين فى سبيل توفير حاجات الابناء

تملى علينا الطبيعة أن فى تلاشى النوع تلاشياً للفرد ولكننا كثيراً ما نضل السبيل فيخفى علينا السر الالهى ونستسلم لتصورات لا نجد ما ترتكز عليه خارج مخيلاتنا

لنفرض حال جماعة ساد فيها حب الذات والاثرة فحصر كل عضو من أعضائها قواه الفردية فى إدراك رغباته الفردية المؤقتة دون نظر لأبعد من هذا ودون مراعاة صالح الجماعة . هذه حال تقضى بأن يكون هناك تطاحن مستمر يفوز فيه الأقوى بالضرورة ولكن أى فوز ذاك ؟ لن تكون النتيجة فى صالح الجماعة وهى لذلك لن تكون فى صالح الفرد اذ لا بد أن تضيع سدى بعض قوى الغالب والمغلوب كان فى توفيرها زيادة للانتاج مؤكدة . هذا الى أن الاستعداد للكفاح الفردى والقلق وعدم الطمأنينة تستنفد هى الاخرى جانباً آخر من تلك القوى فتخسر الجماعة . ولما كان لكل جماعة عدو من الخارج يتربص لينقض عليها لينمو على حسابها ولما كان لا بد أن يصرف المجموع المتطاحن كثيراً من قواه فى ذلك التنازع الفردى كان الباقى غير كاف لرد اعتداء المغيرين

فيصير أفراده جميعاً عبيداً لاولئك المغيرين وتصير أموال ومطامع قويهم وضعيفهم (تلك الاموال والاطماع التى اقتتلوا عليها فيما بينهم) متاعا للفاتحين وتحت تصرفهم . نرى بجلاء من هذه الفروض التى يعززها الواقع كيف أن الاغراق فى الانانية يهزم الانانية نفسها ويسوق الى دمار الجماعة ويجعل الافراد أعجز عن تحقيق رغباتهم المؤقتة. لنتصور كذلك مصير جماعة تفشت الانانية بين سكانها فصاروا جميعاً بما فيهم الجند يحرصون على الذات تاركين الصالح العام ظهريا فماذا يكون حال أمة يرى كل جندى فيها الفرار من الصفوف لينجو بحياته ؟ ان الاستبسال فى الدفاع والنضال ليس الا مظهراً سامياً من مظاهر انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة فاذا انقلبت ميزة الجندية هذه الى احساس بان الفوز بالحياة وتوفير الذات هما خير سياسة فلا مراء فى أن جماعة تفشى فيها هذا الخلق تصبح طعمة لجماعة أخرى ساد بين أفرادها خلق انكار الذات فجعلوا من ذواتهم تروسا يقون بها الجماعة التى ينتمون اليها شر الفتح الاجنبى . لن يكون الغالبون مهما كان حظهم من المدنية عظيما الا حربا على البلاد المغلوبة على أمرها فويل للمغلوب . ولن يكون المغلوبون سوى عبيد للغالبين يسخرهم هؤلاء فى مصالحهم ويستبيحون دماءهم وأعراضهم ويضحون بمصالحهم اذا تعارضت المصالح . وما حكم الارهاب الذى شهدناه فى هذه السنين فى مصر وسوريا والهند والمانيا الا دليلا لا ينقض على صحة ما أوردناه

ولسنا نرتاب فى أن شر ما ابتلى به الشرق أنانية حكامه وقادته أنانية دعتهم الى تسخير كل شىء فى إشباع رغباتهم مضحين بمصلحة

الجماعة فكانت النتيجة اللازمة ضعف الفرد وهو منبع قوة الجماعة فضعفت الجماعة تبعاً لذلك وعاد ذلك الضعف على القادة والحكام بالخسران المبين ، وهكذا تقتل الانانية نفسها

شبه هربرت سبنسر الفرد والجماعة باجسام متصل بعضها ببعض لكل منها حرارة ذاتية وقال أن حرارة المجموع تتوقف على كل جسم من الحرارة الذاتية فاذا فقد الجسم حرارته هذه فقد المجموع الحرارة . ثم خرج من هذا التشبيه على أن الانانية يجب أن تسود لانها مصدر القوة . ونحن اذا سلمنا معه جدلا بصحة التشبيه والقياس فلن نسلم بالنتيجة التى وصل اليها . ان اتصال الاجسام بعضها ببعض يمد الجسم الذى قد تنقطع حرارته الذاتية لأمر ما من حرارة المجموع بما يحفظ به كيانه حتى تعود اليه حرارته . كذلك اذا أخذ المجموع البشرى بيد الفرد العاجز حينا فانه يحفظ بذلك حياة ذلك الفرد حتى يسترد قواه ويستطيع العمل وحينئذ يتقاضى منه ما أعاره إياه . فالايثار لا الاثرة يجب أن يكون الخلق السائد فى كل جماعة لتعيش وتنهض وترقى

لنعد الآن الى متابعة بحثنا بعد أن أبنا مزية الايثار لنقول ان البحث فى هل هذا الرأى أو العمل ضار أو ذاك نافع يجب أن يتناول الاثر الواقع على الجماعة لا على الفرد . قد يكون ابداء الرأى مفيداً لصاحبه من حيث هو طريق لاستمتاع الفرد بنوع من اللذة ولكن هذا الابداء قد يؤذى احساس الغير أو يحط من اعتباره أو يمس الجماعة فى شخص الدولة فالجهر بمثل هذا الرأى مفيد من وجوه ضار من وجوه أخرى . .

مفيد لانه يمتع صاحبه بلذة ابدائه ويغمى فيه قوة التفكير والابتكار وضار لانه يحدث عند غيره ألماً لسبب ما فهل من المصلحة العامة الحجر على هذا الرأى أو تركه يظهر ؟

المسألة كما ترى نسبية يتوقف الحكم فيها على الموازنة بين مقدار النفع ومدى الضرر . فاذا كان الاول أكثر من الثانى كان حقا أن يترك الرأى حراً يظهر وينتشر واذا كان العكس كانت المصلحة فى مقاومته . واذا قلنا المصلحة فانما نعنى المصلحة العامة لا مصلحة الافراد مهما سمت مراكزهم . لكن للظروف حساب لا يجوز اغفاله . فاذا كانت الجماعة فى حالة حرب أو ما فى حكمها مما يجعل حياتها كوحدة مهددة بالخطر كان من الحكمة جعل الغرض الاول تأمين هذه الحياة بكل وسيلة وكان تحميل الافراد كل تضحية فى هذا السبيل أمراً له مبرره . ذلك لان الحرية الشخصية والملكية الشخصية والأمن الشخصى تتوقف على بقاء الوحدة سليمة فاذا ضحيت حينا فى سبيل الجماعة لم تكن التضحية زائدة عن اللازم . واذا تقرر هذا فلا نرى من المغالاة القول بأن الآراء التى تهدد قوة الدفاع القومى والوجود القومى السليم تعتبر ضارة ، وعلى الجماعة فى شخص الدولة مقاومتها بل ومصادرتها فى الظروف الاستثنائية . وما يقال عن الآراء يقال كذلك عن الأفعال . على أن هذه كما قلنا حال غير اعتيادية فلا يصح الاستناد اليها لدى تقرير المسائل العامة . ومن رأينا أن اطلاق حرية الآراء بأوسع ما تحتمله حياة الاجتماع أو الحياة الانسانية فى الاحوال الاعتيادية من مصلحة الجماعة وأن المبالغة فى الحجر فى الاحوال الغير

الاستثنائية ضار بها . ومن المشاهدات العادية أن محاولة خنق الرأى قبل ظهوره تزيد صاحبه استمساكا وتشبثا به اعتقاداً منه بصحته ان كان مخلصاً واسترسالا فى العناد ان كان متعنتا وهى فوق ذلك تولد فى الجمهور فكرة مناصرته اذ الجمهور ميال الى اعتبار كل قيد اعتداء وكل مصادرة للرأى اضطهاداً وهو شديد العطف على من يظنهم مضطهدين

روت احدى الجرائد اليومية ما ملخصه : ظهر فجأة ببعض مدن ايطاليا خطيب أقلق بال الحكومة وكانت متوترة الأعصاب أيام اشتداد الحركة الشيوعية . تسلط الخطيب لسبب ما على الجمهور فى بعض المدن فأزعج الحكومة فراقبته وشددت فى المراقبة عليه ، وكانت يومئذ تحسب حسابا للشيوعيين . لكن شغف الجمهور بالخطيب ازداد بنسبة هذه المراقبة وازداد معه خوف الحكومة وحذرها ولم يكن يعلن الناس عن يوم يخطبهم فيه حتى يسبق مندوب البوليس الجميع الى المكان المعد ليرقب قول الخطيب وسلوك سامعيه . كل ذلك والحكومة تعمل له الف حساب وتبالغ فى الحيطة والحذر . فاذا ما تعرض المندوب للخطيب سخط الجمهور وصاح وحمل الخطيب على الأعناق وهكذا عممت السلطات الحاكمة على اشعال نار الهياج بما ظنته مخففاً منه . درج الجمهور على اعتبار تصرفات الحكومة كلها مقيدة للحرية فلما منعت خطيبه الكلام ظن أن ما حرمه شىء جدير بالاهتمام فاهتم فسخط فهاج . قالت الجريدة والظاهر أن مندوب البوليس رأى بعين الفراسة أن الخطيب الموهوم أقل مما قدره أولو الشأن وأن لا ضرر من السماح له بقول ما يشتهى .

وأراد أن يجرب صدق فراسته فصمم على عدم اعتراضه وحضر الاجتماع ذات يوم ووقف مكتوف اليدين . بدأ خطيبنا كلامه بالجمل الحماسية المعتادة فصفق له الجمهور. ثم قذف نظام الحكم ببعض الجمل المبهمة المعنى فلم يحرك المندوب ساكنا . فطعن فى رجال الحكومة صراحة ووالى الطعن حتى مله وفرغت جعبة سهامه فلم يظهر المندوب اكتراثا . أخيراً صاح الخطيب وقذف من فيه القنبلة تلو الاخرى ولكنه لم يصب هدفاً لانه لم يكن له غرض سوى استغواء الجماهير والحصول على الشهرة باستغلال قلق الحكومة فى ظرف من الظروف الحرجة . لكن برود المندوب أطفأ نار حماسته المصطنعة فأخذ يلقى الكلام جزافاً وأخذ المندوب يتغافل عنه وظهر على سامعيه الفتور. هنالك اضطرب الخطيب وتلعثم وانكشفت حقيقته للناس فتولوا عنه ساخرين يشيعهم المندوب بابتساماته وخلا المكان الا من الخطيب العظيم !!

هذه رواية لا أعلم ان كانت حقيقة أم خيالا ولكنها على كل حال أبلغ تعبير عما أريد تقريره وهو أن الجمهور لميله الى نصرة الضعفاء والمضطهدين قد يعطف على من تصادر آراؤهم لانه لم يمكن من تبين فسادها فيعتبرهم ابطالا وقد يكونون أقل الناس استحقاقا لعطفه وأبعدهم عن البطولة . أما ترك المجال الكافى لظهور الآراء فى ثوبها الحقيقى وتعريضها ونقدها وبيان مواطن الضعف ومواضع النقص والضرر فيها فتساعد على ابرازها للناس كما هى لا كما يصورها للجمهور الخيال أو كما يتوهمها صاحبها تحت تأثير الجهل أو الغرور فيحكم عليها الجميع حكما

بعيداً عن الخيال . فمن الغرور اذن مصادرة الآراء فى الأحوال الاعتيادية ولو كانت فاسدة بغير اظهار عيوبها بعرضها على بساط البحث والمناظرة وافساح المجال لكل رأى وقول وعمل فى هذا السبيل .

ان وضع القيود التعسفية على المطبوعات وفرضها على حرية الاجتماع اعتداء صريح على حقوق الانسان والحكمة تقضى بترك كل من يخطب أو يكتب يفعل ذلك على مسؤوليته هو اذا ما أساء استعمال الحرية . أما تجاهل حقوق الانسان أو اهمالها واطراحها فقد كان فى كل زمان ومكان مصدر رزايا البشر وفساد الحكم ولهذا حق على كل من يهتم للصالح العام أن يدافع عن تلك الحقوق ويحميها من كل اعتداء ولهذا وضعت الحقوق فى كل الدساتير لتكون فى مأمن اذا انتشرت الحمى الحزبية أو الطائفية فى بلد من البلاد . ان تلك القيود من بقايا حكم الارهاب والظلم والقسوة والعجز وقد أظهرت التجارب العديدة القاسية وبخاصة فى السنين الأخيرة وفى جميع أنحاء العالم أن من العبث بل ومن الحمق محاولة حكم الأمم الحية بالأرهاب. دلت التجارب على أن النتيجة الوحيدة للقسوة من جانب الهيئات الحاكمة هى تعليم الناس كيف يقسون اذا ما غضبوا . واذا فهم الناس حقوقهم فانهم يدركون أن الغرض من كل قيد لا تمليه المصلحة العامة التى يرشد اليها المنطق الانسانى السليم انما هو اغتصاب حقوقهم . ولذا يعملون على التخلص منه وكلما اشتدت القيود اشتدت عزائمهم وقويت رغبتهم فى التخلص منها . والناس معذورون اذا ظنوا أن اتخاذ أى حكومة اجراءات تنافى أبسط مبادئ الحرية

والمساواة والعدالة تحد لمشاعرهم واعتداء على حقوقهم المقدسة . ومن الطبيعى أن يفكروا فى هذا الاعتداء ويحاولوا دفعه بكل الوسائل . واذا اعتدى على حقوق الانسان التى لم تعد بعد محل جدل ولم تقم الجماعة المعتدى عليها للدفاع عنها فليست تلك الجماعة ناضجة مدركة كل الادراك ماهية وأهمية هذه الحقوق وحينئذ كان حتما على قادة الرأى أن يبذلوا كل جهودهم لافهام الناس هذه الحقوق ليمكن أن يحرصوا عليها ويدافعوا عنها . ومن الخطر أن يدعوَ الزعماء الى الثورة فانها تهلك الحرث والنسل لكن من الجهة الأخرى ينبغى أن يعمل المشرعون أكبر حساب لشعور الأمة وكرامتها بصفتها شعباً مهما كانت موجبات التشريع والظروف المحيطة بالحكومة ومهما كانت الدوافع التى تدفع الى العمل فان النجاح السياسى والاجتماعى لا يكون على خير ما يرجى الا اذا كانت الارادة الحاكمة بكافة مظاهرها معبرة عن ارادة الجماعة أصدق تعبير . واذا ما ذكرت الارادة فانما أعنى بها تلك الارادة الحقة الدائمة ارادة المصلحة الحقة لا تلك الخواطر العارضة التى كثيراً ما تكون باملاء الجهل أو الحقد أو الأنانية أو الشهوة الحزبية أو الطائفية . من حسن التصرف اطراح حكم الارهاب والاسراف فى القيود والتمييز فلم يعد جو العصر ملائما للنظم التى تقوم على هذا الأساس . ومن المصلحة العامة اتساع المجال لكل قول أو فعل أو عمل واتاحة فرص متساوية للجميع ما لم يكن من وراء ذلك ضرر على الجماعة محقق أو على الأقل كثير الاحتمال

وما هو مقياس الضرر فى الحياة الاجتماعية ؟ يلذ لى أحيانًا أن أغنى بصوت عال فى منزلى ليلا ويؤلم جارى المريض هذا الغناء لأنه أحوج ما يكون الى الهدوء . ويروقنى أن أخطب الناس لأوضح مسألة أرى الواجب الوطنى يدعو الى ايضاحها ويؤلم هذا الايضاح البعض الآخر لأسباب شخصية أو قومية أو سياسية أو أخلاقية لأن هذا الايضاح يجرح العواطف أو يمس بعض المقامات العالية أو يعرض علاقات دولية للفتور أو يكشف عن خبايا يجب أن تبقى مستورة . وتقيد أجور المساكن أو الاراضى الزراعية أو المال فيرتاح بعض الناس ويسخط البعض الآخر . فى كل هذه الأمثلة وفى كثير غيرها يحدث القول الواحد أو العمل الواحد الألم عند البعض واللذة عند البعض الآخر فهل نحارب القول أو العمل أو نشجعه أو نتركه وشأنه ؟ نرى أن يكون النفع العام أساسا لكل قيد . والنفع المطلق أى الذى يعم كل أفراد الجماعة لا يمكن تحقيقه بل كل ما يمكن هو تقليل الضرر قدر المستطاع وأقل ما يمكن من الضرر هو الحد الذى يتغلب عنده احساس اللذة على احساس الالم فى الجماعة نتيجة لقول أو فعل أو ترك . هذا هو مقياس الضرر وليس من سبيل الى تحقيقه سوى الادراك والنقد . والنقد يقتضى حرية التفنيد من جانب وحرية الدفاع من جانب آخر وهذا أو ذاك لا يتأتى الا فى ضوء المعرفة وجو الحرية الفسيح

قلنا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية هو حماية الفرد لمساعدة الجنس على البقاء والنهوض وقلنا مع هربرت سپنسر أن طبيعة الانسان

الاجتماعية تنادى بأن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هى ترقية الجماعة وحماية وجودها كوحدة مستقلة . ولهذا الغرض وحده ينبغى أن تقيد حرية الافراد اذا كان من عدم القيود ما يهدد تحقيقه . لكنا اذا بالغنا فى وضع القيود نعمل من حيث لا نشعر على اضعاف شخصية الفرد واماتة المطامع الذاتية وهذا وذاك يضعفان من قوة الابتكار والرغبة فى العمل فيقل الانتاج المادى والفكرى وتضعف الجماعة بذلك وتتدهور . اذن من الجوهرى أن تدقق الهيئات التشريعية فى وضع القيود لكيلا يكون القانون وهو أهم وسائل ترقية الجماعات سدا يحول دون بلوغها الرقى المنشود . ان القانون كما نراه ارادة الدولة مصوغة بيد الهيئة التشريعية فى قالب الامر والنهى . والمثل الأعلى للدولة هو أن تتحور الارادات الفردية وتتعدل وتمتد حتى تمتزج وتصير ارادة عامة عليا مصدراً للأمر والنهى : ولن يكون هذا الا اذا اشترك أكبر عدد ممكن فى التعبير تعبيراً صادقا عن هذه الارادات الجزئية ونقدها . ولن يتأتى هذا الا اذا كان نظام الحكم نيابياً وكان حق الانتخاب عاما ورفعت كل قيود النقد ووسائل التعبير عن الرأى . واذا ذكرت النقد فانما أعنى به النقد النزيه نقد الافراد فى تصرفاتهم وآرائهم والحكومة وعمال السلطات العامة فى أعمالهم والقوانين جميعها . ليس القانون شراً لا بد منه كما نعته بنتام ولكنه عامل من أهم عوامل البناء الاجتماعى ولن يكون معبرا عن ارادة أكبر عدد فى الجماعة الا اذا اتسع للنقد وأتيحت له أكبر فرصة للتشكل بأقرب الأشكال الى روح الجماعة التى يطبق فيها تلك الروح الشعبية الديموقراطية

الحقة لا كما يستشعرها فريق من الناس

ونقد القوانين بما فيها القانون الاساسى أو الدستور نتيجة لازمة لحق الأمة فى وضع قوانينها ولحق كل فرد فى الجهر برأيه . وانما تجب الاشارة هنا الى أن هناك فرقا عظيما جدا بين نقد القانون وتحليله لأظهار عيوبه وبيان أوجه النقص فيه وايضاح مايترتب على تطبيقه من سوء الأثر وبين عصيانه أو الدعوة الى هذا العصيان . فمن الخطر المحقق عصيان القوانين ولو كانت سخيفة أو جائرة لأن هذا العصيان يربى النفوس على مخالفة القانون صالحاً كان أوطالحاً عادلا أوجائراً وهذا يسوق الى التفكك والفوضى أو يضيع كثيرا من الجهود فى العمل على احترامه كان من المصلحة المحققة أن توجه وجهات أخرى اذا كان القانون محترما مطاعا. لكننا من الجهة الاخرى نسىء الى أنفسنا ونخون الصالح العام اذا نحن تركنا القوانين الضارة أو الجائرة تعيش بيننا دون أن نعمل على الغائها أو أبدالها بخير منها . فما لا سبيل الى الشك فيه أن سيادة القوانين الجائرة تميت المشاعر أحيانا وتهيج الاحقاد أحيانا أخرى فتصلح التربة لنمو الثورات بما يثار فى الجماعة من روح التذمر وبما يحرك فى النفوس من عدم الرضا وحصول الغبن . فاذا انتقدنا قانونا من القوانين فلنحرص الحرص كله على أن نضع نصب أعيننا هذه الحقائق . واذا كان هذا واجب النقاد فان واجب المشرع يقضى بأن يدرك كل الادراك أن قوة القوانين ليست فى دقة صياغتها ولا فى صرامة تطبيقها ولا فى اللين والهوادة لدى التطبيق ولكنها فى التعبير عن أمانى الشعب وآماله ورغبته الحقة فى الوصول الى الحياة الانسانية الطيبة

وتعضيده لها عن اخلاص لأن الشعب هو كل شيء ولن تعمر القوانين طويلا اذا لم تستمد روحها من روحه وقوتها من اقراره لها وموافقته عليها

واذا كان القانون من أهم الأسس التى يبنى عليها هذا المجتمع فان نشر وترقية التربية الاجتماعية تسهل عمل المشرع وتساعد الهيئات التنفيذية على تطبيق القانون . والغرض من التربية ليس تعليم المعارف والفنون فقط بل تنمية قوى الفرد الجسمية والعقلية والخلقية . والخلق القديم فى حياتنا الاجتماعية يقتضى أن تكون نفسية الفرد مزيجا من الأثرة المعقولة والايثار المعقول أو بعبارة أخرى يستلزم أن يكون هناك توازن بين الأنانية وانكار الذات فى سبيل مصلحة الجماعة وقوتها وسلامتها . وعندنا أن كلا الأمرين متمم للآخر . فلن تتاح للفرد أكبر فرصة للتكون والنمو والرقى الذاتى الا اذا كان فى جماعة راقية موطد فيها الأمن سائد فيها الرخاء . ولن تكون الجماعة حائزة لهذه الصفات الا اذا كان قوامها أفراد أقوياء جسما وعقلا وخلقاً ليكونوا أكفاء فى معترك الحياة الاجتماعية القائمة على بقاء الأصلح

وليس انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مطلوبا فى المسائل المادية فقط ولكنه مطلوب كذلك فى المسائل الفكرية . فمن مظاهره عدم الاصرار على رأى ظهر خطؤه مهما كانت منزلة صاحبه الاجتماعية ومن الأنانية الممقوتة البشعة استمساك الفرد برأى تبين بطلانه مخافة أن يهبط به العدول عنه من سماء مجد رفعه اليه استمساكه به الى مستوى

الفرد العادى . من مظاهر البطولة بل من أبرز هذه المظاهر انكار الذات وهذا الانكار هنا فضيلة لا شك فيها . وما الاصرار على الباطل الا أنانية مجردة عمياء لأن سيادة الرأى الباطل فى جماعة يضر بها كما يفيدها انتشار الآراء السديدة . وتضحية الصالح العام فى سبيل ارضاء شهوات فردية أو حزبية أو لاتقاء سقطات فردية أو حزبية أبشع مظاهر الانانية . وعندنا أن التربية الاجتماعية كفيلة بشفاء مرض الأنانية هذا الى حد كبير . ومن أيسر طرق التربية الاجتماعية تسهيل النقد النزيه وتشجيعه والعمل على تبادل الآراء بمنتهى الحرية . ان النقد النزيه يتعهد مرضى الأنانية والغرور بالجرعة بعد الجرعة فاذا لم يبرئهم يبرىء الجمهور من مرض الاتباع الأعمى بما يكشف من سوءات المصابين بهذا الداء العياء فلا يعود يعجب بأهل المقدرة الكلامية أو باهل الدهاء والرياء منهم ذلك الاعجاب الحماسى غير المبنى على تقدير صحيح

ان الغرور مزيج من الجهل والانانية واحتقار الغير والمغالاة فى تقدير الذات وهو مصدر التعنت والاصرار على الباطل ولا يشجع عليه أكثر من التغاضى عنه وعدم نقد تصرفات صاحبه . روى كاتب فى احدى قصصه الممتعة أن عالما من القسس فى العصور القديمة شغف حباً براقصة فتانة فرأى انتشالها من حياة الاغواء الى الحياة الهادئة ونجح فى انتزاعها من حياة المدن الى دير من الاديرة . لكنها مرضت فاستبقاه حبه لها وعطفه عليها الى جانبها يؤنسها ويواسيها . بيد أن يد المنون لم تتركه يستمتع بذلك العطف وينعم بتلك المواساة طويلا واختطفت فتاته . جزع

القس لذلك أيما جزع وهجر العالم المدنى الى الصحراء وزاده التقشف والانفراد تعمقاً فى البحث والنظر ولم يلبث أن اشتهر بزهده وعلمه وفضله فقصده الزوار من كل صوب يغترفون من بحر علمه ويستفيدون من حكيم قوله ورأيه . والظاهر أن اندفاع الناس هذا عكر عليه هدوه فانسل الى قمة جبل طالباً التفرغ لتأملاته وأبحاثه. لكن الناس اكتشفوا مكانه وصاروا يزورونه فى مواسمهم وأعيادهم يقدمون له الزاد والطعام والشراب وانتهز بعض المسترزقة الفرصة فحمل بضاعته الى مكان الحج وما هى الا بعض السنين حتى رأى القس الناسك سفح الجبل يستحيل شبه مدينة وظن رغم علمه أنه مصدر الخير ولم يمض طويل حتى استحال ذلك الظن عقيدة راسخة بأنه لذاته مصدر الخير. تغيرت لهجة الناسك فخاطب من حوله خطاب الآلهة وقبل القرابين . وما زال الغرور يعظم له من شأنه حتى توهم أنه يستطيع الهبوط الى سفح الجبل والرقى الى السماء طائراً ، وكأن بعض الناس استشعر منه ذلك وبدافع التملق أو الاخلاص شجعه على اعتقاده . وكأنه أراد ذات يوم أن يهبط من عرشه الى حيث يستوى مع عباده ليريهم قدرته وكأن بعض المخلصين أو الخبثاء أدركوا ما يجول بخاطره فهللوا له فحرك العالم الناسك بالامس ذراعيه وقد صورهما الوهم جناحين ودفع نفسه الى الارض فوقع على أم رأسه ودق عنقه وهكذا ذهب ضحية الغرور . حينئذ وحينئذ فقط أفاق العباد المأخوذون وعلموا أن ما ظنوه إلهاً أو قديساً ليس الا فرداً مثلهم بل أقل منهم

هكذا يفعل الغرور لا فى عالم الخيال والقصص بل فى عالم الحقائق . يسترسل المغرور اذا لم ينبهه الناس الى خطئه فاذا ما سار زمناً فى طريق وصله الى مركز سام فى قلوب الناس تعذر عليه الرجوع والتنحى عن هذا المركز فيصر على الباطل ويدوس الحق وبذا يكون مصدراً للأذى والشر . لكن النقد فى حينه لا قبل فوات الفرصة يشفى من هذا المرض قبل أن يزمن واذا كان نقد الافراد العاديين لازماً فنقد الحكام وقادة الرأى والزعماء أولى وألزم لأن الجمهور يتبع هؤلاء بلا بحث ولا نظر فاذا ما أخطأوا كان الخطر ناشئاً لا عن خطئهم كأفراد بل عما يترتب على متابعة الجمهور لهم . والجمهور قلما يعقل وقلما يمشى الهوينا . واذا كانت هذه مضار عدم النقد فهل تقييده قيوداً ثقيلة بتقييد حرية الرأى والجهر به الا جرماً ؟

وكما يكون تقييد الرأى آتياً عن طريق الهيئات الحاكمة فى شكل قانون أو أمر ادارى الخ فانه يكون كذلك عن الجماعة ذاتها فى صورة الرأى العام . والرأى العام هذا قوة غير عاقلة ولكنها قوية شديدة الفعل تسير أينما وجهها الزعماء . ولما كان القادة والزعماء من البشر يخطئون ويصيبون كان من المصلحة نقدهم اذا ما أخطؤوا حتى لا يندفع الجمهور فى الخطأ فيتردى فى الهاوية . لكن من الكياسة واللياقة أن يكون النقد فى رفق ولين بعيداً عن الشخصيات والا انعكست الآية وارتدت سهام النقد الى مسددها وكان الناقد كناطح الصخرة

ان الاخلاص خير سياسة حتى فى النقد . فاذا انتقدنا خصما أو

صديقاً فلنحاول التجرد عن الهوى بجهد طاقتنا ولنعلم أنه وان كان يحق لنا بل ويجب علينا الحكم على آراء وأقوال وأفعال الغير فليس لنا أن نتدخل وراء آرائنا فيما يتعلق بالمقاصد والنوايا فان الحكم عليها ضرب من الحدس والتخمين وهو على كل حال يوغر الصدور ويخرج بالمنتقد عن حد الاعتدال أحياناً فيتولد الشقاق وتنمو الأحقاد ويتسع الخرق ويفوت الغرض من النقد

فنحن نرى أن اطلاق حرية الجهر بالرأى فى كل أشكاله يساعد على ترقية التربية الاجتماعية بتنقية الآراء من الأغلاط والمغالطات وتمهيد الطريق لنمو المذاهب والعقائد والأفكار المختلفة وظهورها واجتماعها على ما يرق الوسط الذى تظهر فيه واذا ما ارتقت التربية الاجتماعية تغلب الاعتدال على الاثرة العمياء وسارت الجماعة الى الامام فى ظل الفهم والعطف والاخاء والسلام. واذا كانت حرية الخطابة والكتابة وتشجيع النقد النزيه أسهل وسائل التربية الاجتماعية فان تأسيس معاهد التربية العامة والعناية بوضع البرامج وتطبيقها واختيار رجالها وتضامن المنزل والمدرسة والافراد والحكومة وجماعات البر وتعاونهم على النهوض بها تعمل على ارشاد الخطباء والكتاب والنقاد الى أقوم الطرق وتبعد بهم عن مزالق الهوى وزلات الجهل والطيش والغرور فلا يستحيل النقد خصاماً ولا يكون أساسه الانتقام والتشفى ولا تضيع المصلحة العامة قرباناً للشهوات والضغائن والاحقاد الشخصية والحزبية